



تعاون بحثي بين الاتحاد الأوروبي-دول البحر المتوسط حول النوع (ذكر-أنثي) في العلم

التقرير الوطني : الأردن

الجامعة الهاشمية

الدكتورة محاسن الجاغوب - الجامعة الأردنية

الأستاذة الدكتورة أمل الخاروف - الجامعة الأردنية

المهندسة فداء جبريل - الجمعية العلمية الملكية

تعاون بحثي بين الاتحاد الأوروبي-دول البحر المتوسط حول النوع (ذكر-أنثي) في العلم

التقرير الوطني : الأردن

الجامعة الهاشمية

الدكتورة محاسن الجاغوب - الجامعة الأردنية

الأستاذة الدكتورة أمل الخاروف - الجامعة الأردنية

المهندسة فداء جبريل - الجمعية العلمية الملكية

شركاء شميميرا

منسق المشروع

جامعة بروكسل الحرة

<http://dev.ulb.ac.be/dulbea>

بلجيكا

شركاء

<http://www.bayzoltan.hu>

هنغاريا

خليج زولتان غير الربحي المحدودة للأبحاث التطبيقية

<http://www.ekt.gr>

يونان

مركز التوثيق الوطني

<http://www.itu.edu.tr/en/home>

تركيا

جامعة اسطنبول الفنية

<http://www.cittadellascienza.it>

إيطاليا

مؤسسة IDIS سيتا ديلا للعلوم

<http://www.aarcegypt.org>

مصر

مركز البحوث العربية و الأفريقية

<http://www.asrt.sci.eg>

مصر

أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا

<http://www.ciddef-dz.com>

الجزائر

CIDDEF

<http://au.alexu.edu.eg>

مصر

جامعة الإسكندرية

<http://www.ju.edu.jo>

الأردن

الجامعة الهاشمية

<http://www.rss.jo>

الأردن

الجمعية العلمية الملكية

<http://www.usj.edu.lb>

لبنان

جامعة القديس يوسف

<http://www.univhm.ac.ma>

المغرب

جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء

<http://www.birzeit.edu>

فلسطين

جامعة بيرزيت

<http://www.alepuniv.com>

سوريا

جامعة حلب ALLEPO

<http://www.ucar.rnu.tn>

تونس

جامعة قرطاج

انتهاء التقرير في يونيو 2014

مشروع شيميرا الذي أدي الي هذا التقرير قد تلقى تمويل من الاتحاد الاوروبي برنامج 2007/ (FP7-2013) تحت اتفاقية منح رقم 266633

(SHEMERA -Euro-Mediterranean research cooperation on gender and science: SHE Euro-Mediterranean Research area)

يعكس التقرير وجهة نظر المؤلفين فقط ، لا يتحمل الاتحاد الأوروبي أي مسؤولية لاي استخدام للمعلومات في هذا التقرير و كذلك شركاء مشروع شيميرا ككل.

القاهرة : أكاديمية البحث العلمي و التكنولوجيا 2014

ISBN: 21520/2014

قائمة المحتويات:

٣	مقدمة
٣	١- إحصائيات عن المرأة في العلوم
٣	المنهجية والبيانات
٤	مقدمة
٤	وجود المرأة في العلوم
٤	المجالات العلمية أو العزل الأفقي
٦	الأقدمية أو الفصل العمودي
٨	الوصول إلى مواقع صنع القرار في العلوم
٨	٢- سياسات مساواة النوع الاجتماعي
٨	٢-١ سياق السياسات
٨	إطار التشريعي
٩	المؤسسات و السياسات
٩	٢-٢ سياسات مساواة النوع الاجتماعي في العلوم
٩	هياكل المساواة الجندرية في العلوم
٩	إحصاءات ومؤشرات
٩	تدابير موازنة النوع الاجتماعي
١٠	خطط المساواة والتدابير ذات الصلة بمساواة النوع الاجتماعي
١٠	المواءمة بين العمل والعائلة
١٠	التوجيه
١٠	التمويل
١٠	المرأة ودراسات النوع الاجتماعي
١٠	الشبكة
١٠	٣- التوصيات

مقدمة

يهدف هذا التقرير إلى تسليط الضوء على بعض نتائج عدم توازن النوع الاجتماعي في الحياة المهنية للمرأة في المجالات الأكاديمية والمهنية في الأردن، وذلك كجزء من مشروع بحثي مشترك يقوم به مركز دراسات المرأة في الجامعة الأردنية، والجمعية العلمية الملكية بالشراكة مع مؤسسات عربية وأوروبية أخرى ضمن مشروع (SHEMERA).

ويتمثل الهدف العام لمشروع (SHEMERA) تعزيز التعاون في مجال البحوث حول النوع الاجتماعي والعلوم بين الاتحاد الأوروبي وبلدان البحر الأبيض المتوسط. والقصد من وراء هذا التعاون في مجال البحوث هو التوصل إلى فهم أفضل لجذور عدم المساواة بين الجنسين في مجال العلوم في منطقة البحر الأبيض المتوسط، مع الأخذ بعين الاعتبار التنوع الثقافي والتقاليد، وتحليل كيفية معالجة بلدان البحر الأبيض المتوسط لهذه القضية بالتحديد نظرا لأهميتها الكبيرة ذات العلاقة.

ويهدف المشروع البحثي إلى توفير بيانات وطنية في البلدان العربية المتوسطة (الجزائر، مصر، الأردن، لبنان، المغرب، فلسطين، سوريا، وتونس) والتي من شأنها أن تشكل الأساس لإجراء تحليل مقارن حول الوضع الراهن، بهدف المقارنة المعيارية للتنمية المستقبلية في هذا المجال استنادا إلى نقطة ارتكاز مرجعية يمكن أن توجه الباحثين وصانعي السياسات والخبراء الاستراتيجيين للمجالات التي تحتاج إلى معالجة.

ويركز البحث على ثلاثة محاور رئيسية لتعزيز الوضع الحالي للمرأة في مجال العلوم في كل بلد على المستوى الوطني:

- جمع الإحصاءات المصنفة بحسب نوع الجنس والتي تغطي توزيع النساء والرجال في المجالات العلمية، والمهنية، والأقدمية، والنفوذ.
- ترتيب المؤلفات العلمية المتعلقة بعدم مساواة النوع الاجتماعي في مهن العلوم مع التركيز على الفصل الأفقي والعمودي والأسباب الكامنة وراء هذين الجانبين وأثارها.
- مراجعة سياسات مساواة النوع الاجتماعي، والتشريعات، والاستراتيجيات الوطنية، والإجراءات الإيجابية للمرأة المتوفرة بما في ذلك تشريعات تكافؤ الفرص.

هناك عدم توازن في عدد، وأقدمية، ونفوذ النساء، والرجال في المجالات العلمية والمهنية في جميع أنحاء العالم. وتكمن جذور عدم توازن النوع الاجتماعي داخل كل مجتمع، وكل مهنة وكل مؤسسة. إن عدم توازن النوع الاجتماعي ليس ظاهرة تصحح نفسها بنفسها بل تحتاج إلى تدابير ملموسة تستهدف جوانب محددة من مظاهرها حتى نلمس تغييرا هاما في هذا المجال.

تناقش الفصول التالية الإحصاءات المتعلقة بتوزيع النساء والرجال في المجالات العلمية، والأقدمية، والنفوذ، وسياسات مساواة النوع الاجتماعي. ويختتم التقرير بتوصيات.

1- إحصاءات حول النساء في المجال العلمي

المنهجية والبيانات

مصادر البيانات الرئيسية

- دائرة الإحصاءات العامة
- وزارة التعليم العالي
- المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا
- صندوق البحث العلمي

تتعلق الفجوات الرئيسية في جمع البيانات للأردن بالباحثين. ففي غياب مسح البحوث والتطوير لا يوجد معلومات مفصلة عن الباحثين. ويمكن لدائرة الإحصاءات العامة جمع هذه البيانات لأن لديها قاعدة بيانات تغطي جميع الشركات (الخاصة والعامة) ولكنها تحتاج إلى تمويل لتنفيذ هذه العملية.

ولا تسمح البيانات المتاحة سواء من مصادر حكومية أو غيرها، بإجراء تحليل نوع اجتماعي مفصل لوضع عمالة الباحثين في مختلف القطاعات وفي فئات عمرية محددة. لا توجد بيانات مفصلة لتقييم وجود الرجال والنساء في تخصصات محددة ضمن تخصصات علمية.

ومع ذلك تمكن الخبير الوطني من جمع أعداد الباحثين الإناث والذكور حسب المجال العلمي الواسع في قطاع التعليم العالي للعامين (2004) و (2010) ولا تتوفر معلومات حول الفجوة في الأجور بين الجنسين في مجال العلوم والبحث. كما أن البيانات المتعلقة بوصول المرأة إلى فرص البحث والتدريب والتمويل غير كافية. وأخيرا فإن كل البيانات المتعلقة بالإتفاق العام على البحث والتطوير وتمويل البحوث (عدد المتقدمين والمستفيدين) ناقصة.

تتوفر بيانات عن طلبية التعليم العالي والخريجين والعاملين الأكاديميين. وتغطي البيانات الأردنية (ISCED 5) للطلاب والخريجين طلاب وخريجين البكالوريوس فقط. وتشمل بيانات (ISCED 6) للطلاب والخريجين في الأردن طلبية وخريجي الدكتوراه بما يتماشى مع التصنيف الشامل (ISCED 1997) للتعليم العالي والذي وضعته منظمة اليونسكو. إن عملية صقل هذه الأرقام صعبة لأن البيانات

الأردنية تعكس فقط التصنيف الواسع لطلاب التعليم العالي والعاملين فيه. وفيما يتعلق بالموظفين الأكاديميين، يطبق الأردن (6) درجات بدلا من الدرجات الأربع المعتادة:

الدرجة أ : أستاذ

الدرجة ب : أستاذ مشارك

الدرجة ج : أستاذ مساعد

الدرجة د : مدرس

الدرجة و : زملاء بحث وتدرّيس

وعلى الرغم من أنه يمكن تقسيم أفراد الدرجة (أ) حسب مجال العلوم فإنه لا توجد معلومات متاحة عن أعمار موظفي الدرجة

ويمكن دراسة ضعف تمثيل المرأة في مواقع صنع القرار في مجال العلوم والبحث من خلال مؤشرين: حصة رئيسات الجامعات ونسبة النساء في المجالس العلمية والبحثية.

تغطي بيانات التركيب النوعي للمجالس:

- مجالس أمناء جميع الجامعات الحكومية والخاصة في الأردن.
- مجالس جامعة كل الجامعات الحكومية والخاصة في الأردن.
- مجالس عمداء جميع الجامعات الحكومية والخاصة في الأردن.
- مجالس التعيين والترقية لجميع الجامعات الحكومية والخاصة في الأردن.

مقدمة

بلغ معدل عمالة الذكور في الأردن الذين تتراوح أعمارهم بين خمسة عشر عاما فما فوق (+15) (63.5%)، ومعدل الإناث (14.7%) في عام (2010) (دائرة الإحصاءات العامة). وجاءت معدلات عمالة الذكور حسبما ورد في تقرير الخبير الوطني أعلى بقليل من تلك المعدلات الواردة في سلسلة مؤشرات التنمية في العالم والصادرة عن البنك الدولي والتي جاء فيها أنه في عام (2010) بلغ معدل عمالة الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين خمسة عشر عاما فما فوق (+15) (60.9%)، (59.4%) في عام (2012) مقارنة مع معدل عمالة إناث أقل بكثير (اللاتي تتراوح أعمارهن بين خمسة عشر عاما فما فوق (+15) بنسبة (12.1%) فقط في عام (2012) أيضا.

وبلغت الفجوة في الأجر بين الجنسين في الأردن عام (2010) (14%).

يوجد في الأردن (26) جامعة، و(42) كلية تعليم عالي تقدم مناهج دراسية لعامين. وبلغ عدد الطلبة المسجلين في الجامعات ال (26) في عام (2010)، (245237) طالبا، والمسجلين في الكليات ال(42) (29414) طالبا وطالبة. وتعد الجامعة الأردنية، وجامعة اليرموك وجامعة البلقاء التطبيقية أكبر ثلاث جامعات. وتستضيف الجامعات الثلاث هذه (41%) من طلاب الجامعات. وخصص صندوق دعم البحث العلمي الأردني ما نسبته (0.55%) من الناتج المحلي الإجمالي للبحث والتطوير في عام (2010).

وجود المرأة في العلوم

تشكل النساء أقلية بين الطلبة الذين أتموا بنجاح التعليم العالي في مجال العلوم والتكنولوجيا والذين يعملون في هذا المجال أيضا. وهذه المجالات هي العلوم الطبيعية، والهندسة والتكنولوجيا، والعلوم الطبية، والعلوم الزراعية، والعلوم الاجتماعية، والعلوم الإنسانية، وغيرها. وشكلت النساء في عام (2004) (13.8%) من هذه الفئة (مقارنة مع 75% ذكور) و (15.6%) في عام (2010) (مقارنة مع 77.7% ذكور).

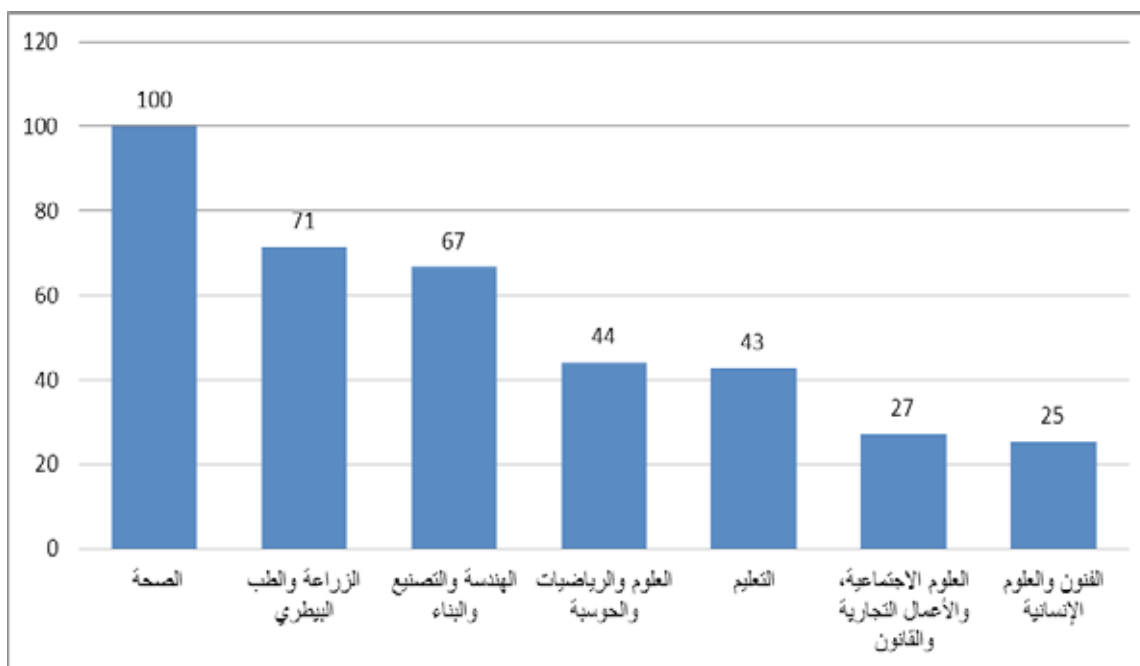
ولا يزال الذكور يهيمنون على مجتمع الباحثين في قطاع التعليم العالي في الأردن. وبلغت حصة النساء بين الباحثين الذين تتراوح أعمارهم بين (25-70) (16%) في عام 2004. وشهدت هذه النسبة ازديادا بحلول عام (2010) حيث ارتفعت إلى (22%). ولا توجد بيانات عن الباحثين في القطاع الحكومي أو الخاص.

المجالات العلمية أو العزل الأفقي

بلغت نسبة النساء من خريجي الدكتوراة في عام (2010) في الأردن (35%) مقارنة ب (20%) فقط في عام 2004. وكان هناك على ما يبدو تقدما مهما نحو تحقيق توازن النوع الاجتماعي على مستوى الدكتوراة. وتم توزيع هؤلاء النساء في عام (2010) على مختلف مجالات العلم كما يتضح في الرسم البياني (1).

تشكل النساء أقلية مطلقة من خريجي الدكتوراة في (4) مجالات علمية. بلغت نسبة حملة الدكتوراه من الإناث في العلوم الإنسانية، والفنون أدنى مستوى (25%). وفي العلوم الاجتماعية تمثل النساء (27%) من خريجي الدكتوراة. وتجاوزت حصة النساء نسبة (40%) في التعليم (42,7%) وفي العلوم والرياضيات والحوسبة (44,12%). وتتسم النسبة بين خريجي الدكتوراة في العلوم الطبيعية والهندسة بتوازن النوع الاجتماعي.

شكل ١: نسبة الإناث موظفي الصنف A حسب الميدان الرئيسي للعلوم، 2010

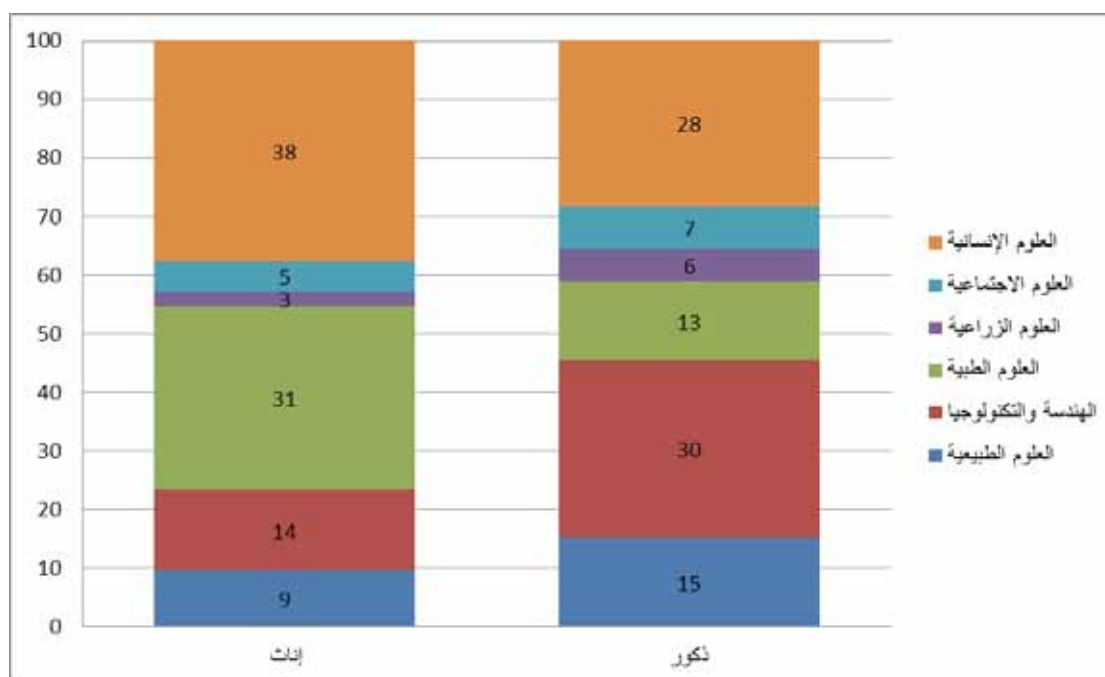


المصدر: خبير قومي

ومن اللافت للانتباه في الأردن هو أن عدد الإناث من حملة الدكتوراة يفوق عدد الذكور من حملة الدكتوراة في الهندسة، والتصنيع والبناء وهي مجالات علمية عادة ما يسيطر عليها الذكور في أوروبا والبلدان المتوسطة الشريكة. وتمثل النساء (67%) من مجموع خريجي الدكتوراة في هذا المجال في الأردن. ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى أحجام العينة الصغيرة. في الواقع لم يكن هناك في عام 2010 سوى (3) خريجي دكتوراة في الهندسة، والتصنيع والبناء وبينهم (2) من الإناث.

كما تتصف مجالات أخرى بالأعداد الصغيرة جدا من خريجي الدكتوراه في مجال الزراعة كان هناك 7 من حملة الدكتوراة بينهم 5 من الإناث، والصحة والرعاية الاجتماعية حملة دكتوراة كلاهما من الإناث. وبالتالي كانت حصة النساء في الزراعة عالية جدا (71%) وبالنظر إلى أن خريجي الدكتوراة في مجال الصحة والرعاية الاجتماعية كانتا من الإناث في عام (2010) فإن المجال كان مؤنثا بالكامل.

شكل ٢: توزيع الباحثين في قطاع التعليم العالي HES عبر مجالات العلوم، 2010



المصدر: خبير وطني

عندما ننظر إلى كيفية توزيع مجتمع الباحثين ممن تتراوح أعمارهم بين (25-70) عبر مجالات العلوم في قطاع التعليم العالي في عام (2010) الرسم البياني (2) نجد أن نسبة كبيرة من الباحثات في الأردن في العلوم الإنسانية والعلوم الطبية: 38% و 31% على التوالي. بينما نجد (13%) فقط من الباحثين الذكور في مجال العلوم الطبية. ونجد أكبر نسب للباحثين الذكور في الهندسة والتكنولوجيا 30% والعلوم الإنسانية (28%) فقط (14%) من الباحثات موجودات في الهندسة والتكنولوجيا. إن الحقول التي تتميز بأكثر فجوة في النوع الاجتماعي هي العلوم الطبية، والهندسة، والتكنولوجيا. كما يمكن ملاحظة وجود فجوة كبيرة في النوع الاجتماعي في علوم الطبيعة التي تضم 9% من جميع الباحثات الإناث مقارنة مع 15% من الباحثين الذكور. وتجذب العلوم الاجتماعية نسبة قليلة من الباحثين: (5%) من الإناث و(7%) من الذكور. وكذلك هو الحال بالنسبة للعلوم الزراعية التي تجذب 3% من الباحثات الإناث و 6% من الباحثين الذكور.

جدول ١: معدلات النمو السنوي المركب للباحثات الإناث (الذين تتراوح أعمارهم بين (25-70)

٨	علوم الطبيعة
٢٢	الهندسة والتكنولوجيا
٨	العلوم الطبية
١١	العلوم الزراعية
٧	العلوم الاجتماعية
١٢	العلوم الإنسانية

المصدر: خير وطني

وفي الختام نجد أن مؤشر الاختلاف في قطاع التعليم العالي في الأردن بلغ (0.27) في عام (2010) وهي نسبة مرتفعة جدا. ويعد توزيع الباحثين الذكور والإناث في مجالات العلوم غير متوازن إلى درجة كبيرة 9.

الأقدمية أو الفصل العمودي

تذكر أن البيانات الأردنية (ISCED 5) للطلاب والخريجين تشمل طلاب وخريجي البكالوريوس فقط. وتشمل بيانات (ISCED 6) للطلاب والخريجين مستوى الدكتوراة.

يوضح رسم المقص البياني (3) أنه في عام (2010) كان (51%) من طلاب (ISCED 5) و(55%) من خريجي (ISCED 5) من الإناث. وزادت نسبة النساء بين خريجي (ISCED 5) بين عامي (2004) و (2010).

تقع النساء في المستوى التالي، مستوى الدكتوراة، في وضع الأقلية. في عام (2010)، كان هناك (31%) من الإناث بين طلبة الدكتوراة، و (35%) من الإناث بين خريجي الدكتوراة. ويميل تمثيل المرأة في المراحل الأولى من الحياة المهنية الأكاديمية إلى أن يكون جيدا في الأردن، إذ تشكل الإناث (53%) أو الأغلبية بين زملاء البحث والتدريس درجة (و)، وتنخفض حصتها بعد ذلك بقليل تحت ال (50%). في الدرجة (هـ) أو بين المحاضرين كان هناك (47%) من الإناث، وفي الدرجة (د) أو بين المدرسين (46%) من الإناث في (2010).

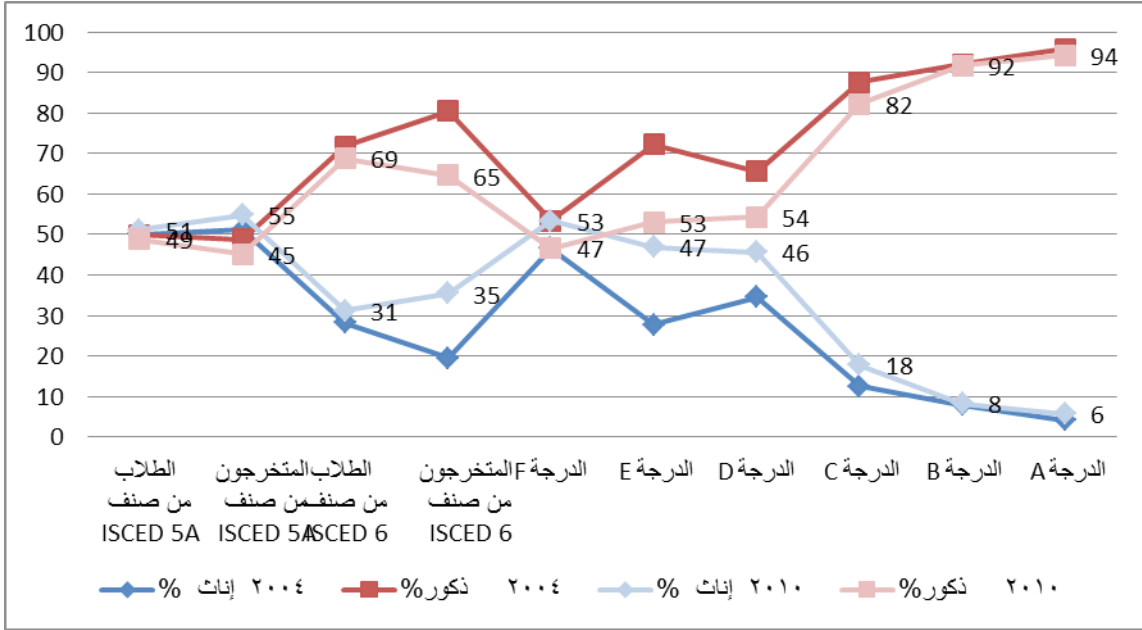
في الأردن، وفي هذه المرحلة يبدأ المقص بالفتح بسرعة كبيرة. ويبدو أن السقف الزجاجي يتركز بين الدرجات (د) و (ج). (تنخفض حصة النساء مرة أخرى بين الدرجات (د) و (ج) من 46% إلى (18%) وبالتالي يبدو أن الأمر في غاية الحساسية أن يتم تعيين الإناث المدرسات في الدرجة (د) كأستاذ مساعد درجة (ج).

ونجد حصة الإناث في الدرجة (ب) أو أستاذ مشارك أقل بنسبة (8%) وتبقى هناك نسبة من النساء في أعلى درجة من المهنة الأكاديمية في الدرجة (أ) أو الأستاذية تصل إلى (6%) فقط.

وتبين مقارنة بين عامي (2004) و (2010) أن نسبة النساء على مستوى خريجي الدكتوراة ازدادت وفي أقل الدرجات الأكاديمية، ولكن لم يُحرز أي تقدم في أعلى الدرجات: أستاذ مساعد، وأستاذ مشارك، وأستاذ.

وبالتالي فإن السقف الزجاجي قوي جدا في الأردن. ويتضح هذا أيضا من خلال القيمة العالية والمتزايدة لمؤشر السقف الزجاجي البالغة (3.8) في عام (2010) و (3.2) في (2004). وتجدر الإشارة هنا إلى أنه بالمقارنة مع مجموع أعضاء هيئة التدريس لا يمثل موظفو الدرجة (أ) إلا حصة صغيرة جدا، على الأقل بالنسبة للنساء: تبلغ نسبة الموظفات الإناث في درجة أ (4%) من جميع الأكاديميات الإناث مقارنة مع (19%) من جميع الأكاديميين الذكور ممن وصلوا إلى هذه الدرجة العليا.

شكل ٣: نسب الرجال والنساء في مختلف مستويات العمل الأكاديمي: الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، 2010/2004



المصدر: خبير وطني

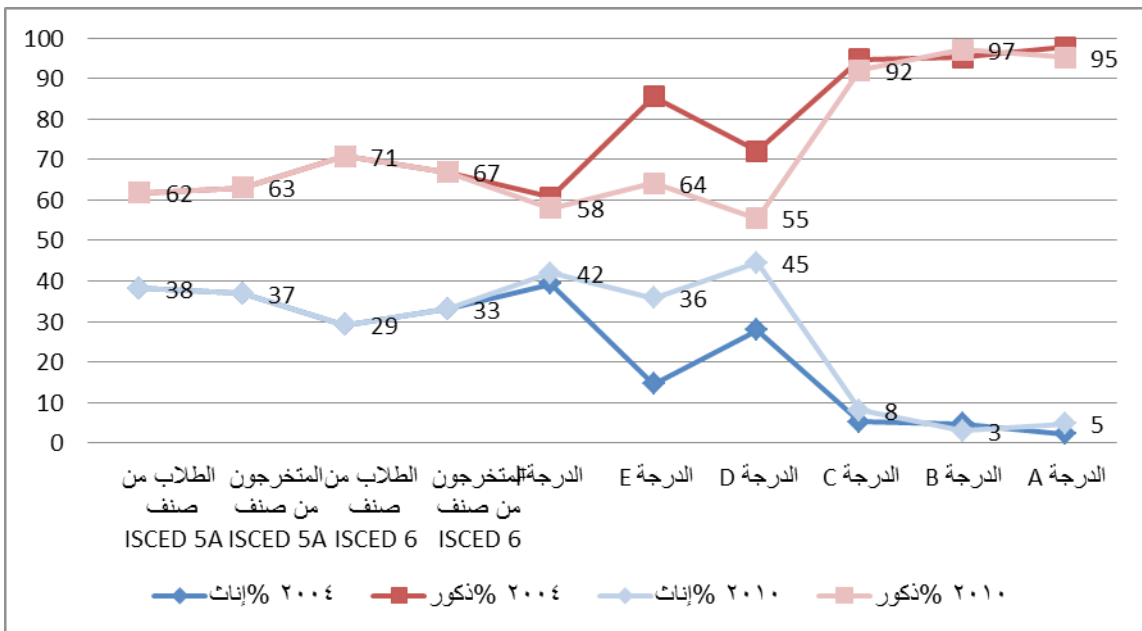
إن رسم المقص البياني مختلف إلى حد ما في مجال العلوم والهندسة بالتحديد كما هو مبين في الرسم البياني (4).

تبقى نسبة النساء قريبة جدا من (40 %) حتى الدرجة (ج). وعندما أخذت جميع مجالات العلوم سويا كان لدينا نسب نساء (50%) وحتى نصل الدرجة (ج) باستثناء درجة الدكتوراة. والنقطة التي يفتح عندها المقص هي نفسها للحالة العامة.

يبدو أن السقف الزجاجي في العلوم والهندسة يكون متركزا أيضا بين الدرجات (د) و (ج) غير أن استنزاف المرأة على هذا المستوى يبدو أكثر وضوحا في العلوم والهندسة عنه في السيناريو العام. وفي هذا المجال بالذات تنخفض حصة النساء من (45%) بين المدرسين إلى (8%) فقط من بين الأساتذة المساعدين.

ولا يتبقى فوق هذا المستوى أي امرأة تقريبا إذ تشكل النساء (3%) من الأساتذة المساعدين و 5% من الأساتذة. وتبين مقارنة بين عامي (2004) و (2010) أن الوضع كان مستقرا تماما في مجتمع الطلبة وفي الدرجة (أ) وأنه لم يتغير أي شيء على مستوى أستاذ مساعد، وأستاذ مشارك، وأستاذ. وقد تحقق تقدم نحو تشكيلة أكثر توازنا في النوع الاجتماعي في أعضاء هيئة التدريس في الدرجات (هـ) و(د) حيث تضاعفت حصة النساء تقريبا بين عامي (2004) و (2010).

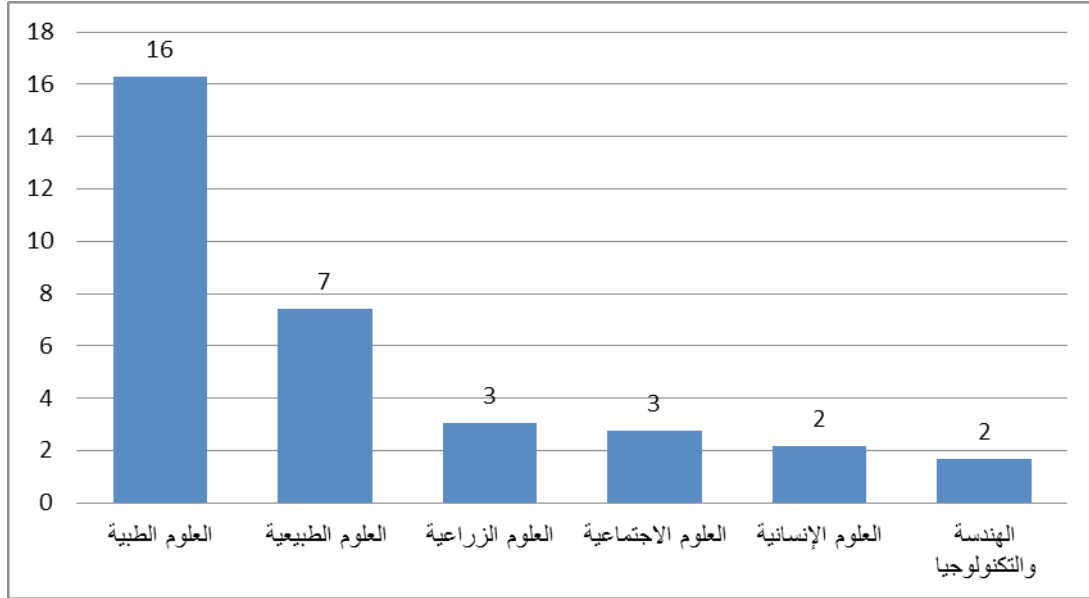
شكل ٤: نسب الرجال والنساء في مختلف مستويات العمل الأكاديمي في العلوم والهندسة في الأردن: الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، 2010/2004



المصدر: خبير وطني

نجد أفضل تمثيل للإناث في الدرجة (أ) بين أعضاء هيئة التدريس في الأردن في العلوم الطبية حيث أن ما نسبته (16%) من الأكاديميين في الدرجة (أ) من النساء. ويتبع العلوم الطبية علوم الطبيعة حيث توجد (7%) من النساء بين الأكاديميين في الدرجة (أ) وتعد حصة أعضاء هيئة التدريس الإناث في الدرجة (أ) في كافة المجالات الأخرى منخفضة جدا حوالي (2-3%) فقط.

شكل ٥: نسبة الإناث موظفي الصنف A حسب الميدان الرئيسي للعلوم، 2010



المصدر: خبير وطني

وفي ختام هذا الجزء، نتذكر أن الفجوة في الأجور بين الجنسين في الاقتصاد الكلي بلغت (14%) في عام (2010). ويمكن تقدير الفجوة في الأجور بين الجنسين في مجال البحوث عن طريق تحديد ثلاث فئات مهنية واسعة من تصنيف 88، ISCO: وهي مجال المشرعين، وكبار المسؤولين، والمديرين 88، ISCO رمز (100)، ومجال المهنيين 88، ISCO رمز (200) مجال الفنيين والمتخصصين المشاركين (88، ISCO رمز 300). بلغت الفجوة في الأجور بين الجنسين في هذه المجموعات المهنية في القطاع الخاص (9.3%) في عام (2010) انخفاضاً من (12.9%) في عام (2004). وبالتالي تظهر الفجوة في الأجور بين الجنسين على أنها أقل في بحوث القطاع الخاص عنها في الاقتصاد الكلي.

الوصول إلى مواقع صنع القرار في العلوم

في العام (2010) ترأست امرأة جامعة واحدة فقط من بين ست وعشرين جامعة أردنية. وكانت نسبة الإناث مما مجموعه (1254) أعضاء مجلس إدارة في عام (8.6%) 2010 فقط. وتتوفر البيانات عن المستفيدين من تمويل البحوث حسب مجال العلوم، ومع ذلك لا تتوفر معلومات عن عدد المتقدمين وبالتالي ينبغي تفسير بيانات المستفيدين بحذر. تغطي بيانات المستفيدين من تمويل البحوث ثمان من ست وعشرين جامعة أردنية عامة وخاصة. وكانت نسبة المستفيدين من البحوث من النساء في عام 2004 (14%) من مجموع المستفيدين. وارتفعت هذه النسبة إلى (16%) في عام (2010). وكانت حصة المستفيدات الأعلى في العلوم الطبية (42%) وفي العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية كانت النسبة 12-15% من جميع المستفيدين من تمويل البحوث في (2010).

وأخيراً، مثلت النساء في كافة المجالات العلمية الأخرى (علوم الطبيعة، والعلوم الزراعية، والهندسة والتكنولوجيا) (7%) فقط من مجموع المستفيدين من تمويل البحوث.

٢- سياسات مساواة النوع الاجتماعي

١-٢ سياق السياسات

الإطار التشريعي

يضمن الدستور الأردني المساواة في المادة 6: الأردنيون أمام القانون سواء لا يوجد أي تمييز بينهم في الحقوق والواجبات وإن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين.» ومع ذلك فإنه لا ينص صراحة على حظر التمييز على أساس النوع الاجتماعي.

صادق الأردن على اتفاقية سيداو في عام (1992) مع إبداء بعض التحفظات، وبعد تعديل بعض القوانين لمواءمتها مع الاتفاقية. وقرر الأردن في عام (2009) سحب تحفظه على المادة 15 (4) (حرية اختيار مكان الإقامة). ويبقى الأردن تحفظه على المادة (2) (9) حقوق متساوية فيما يتعلق بجنسية الأطفال) وعلى المادة 16 الفقرة 1 (ج) (نفس الحقوق والمسؤوليات أثناء الزواج وعند فسخه و (د) (نفس الحقوق والمسؤوليات كآباء و (ز) (نفس الحقوق الشخصية، بما في ذلك الحق في اختيار اسم العائلة، والمهنة، والعمل. كما يبقي على تحفظاته على المادة 16 (1) (ج) و (د) و (ز) لعدم توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وأشارت لجنة سيداو أن التحفظات على المادة (16) تتنافى مع الاتفاقية وأوصت بتكثيف جهود مناقشة المجتمعات الدينية، استناداً إلى ممارسات دول أخرى في المنطقة ومنظمة التعاون الإسلامي الذين وجدوا أن المادة 16 متوافقة مع أحكام الشريعة. وأبدت اللجنة قلقها إزاء: عدم إدراج حظر التمييز على أساس النوع الاجتماعي في المادة (6) من الدستور المعدل في عام (2011)؛ وغياب تعريف وحظر التمييز القائم على النوع الاجتماعي في التشريعات الوطنية وفقاً للمادة (1) من الاتفاقية؛ واستمرار الأحكام التمييزية في مختلف القوانين المحلية، بما في ذلك قانون العقوبات، وقانون الأحوال الشخصية، وقانون العمل وقانون الجنسية.

المؤسسات والسياسات

تأسست اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة في عام (1992) ومهمتها دعم تعميم منظور مساواة النوع الاجتماعي في جميع مجالات السياسة وتضييق الفجوة بين الاعترافات الرسمية بحقوق المرأة كما هو مفصل في التشريع والتوجيهات الاجتماعية الفعلية نحو المرأة من خلال تحسين وضع المرأة وتعزيز دورها في التنمية الوطنية، وزيادة وتشجيع مشاركة المرأة في الاقتصاد والسياسة وصنع القرار، وتعزيز الوضع القانوني للمرأة.

إن إطار سياسات المساواة بين الجنسين في الأردن هو الاستراتيجية الوطنية للمرأة (2013-2017)، والتي أعدتها اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة. وتسعى الاستراتيجية إلى تمكين المرأة اجتماعياً، وقانونياً، وسياسياً، واقتصادياً. وتؤسس الاستراتيجية، إلى جانب غيرها، في مجال التعليم أهداف رفع الجودة والشمولية لنظام التعليم، وكذلك رفع معدل التحاق الإناث في برامج وتخصصات التعليم العالي التي يكون فيها تمثيل المرأة ضعيفاً.

أما في مجال العمل فتهدف الاستراتيجية الوطنية للتشغيل (2011-2020) إلى زيادة معدلات مشاركة النساء في سوق العمل من خلال توسيع الفرص لدخول السوق من خلال إزالة العقبات، وتوفير بيئة عمل مرنة وملائمة، والحد من عدم المساواة في الأجر لنفس العمل. إضافة إلى ذلك، تتناول الاستراتيجية السياسات الهادفة للحد من البطالة الهيكلية لكل من الرجال والنساء وتوفير الحماية الاجتماعية والإدماج. والهدف من ذلك هو التأكد من أن جميع العاملين في القطاعين العام والخاص يستفيدون من الحماية الاجتماعية من حيث التقاعد، وإصابات العمل، والتأمين الصحي، وإعانات البطالة وإعانات الأمومة، والتي تمنحها قوانين ولوائح العمل.

وقد أنشأت الحكومة وحدات النوع الاجتماعي في غالبية الوزارات من أجل إدماج النوع الاجتماعي في الخطط والسياسات الاستراتيجية. وتعد سياسة مساواة النوع الاجتماعي في وزارة التخطيط والتعاون الدولي في مجالات الفقر والبطالة، والتمكين، من أكثر المبادرات ذات الصلة إضافة إلى سياسة تغيير المناخ الوطنية الأردنية 2013-2020.

واتخذ الأردن، إضافة إلى ما ورد، خطوات إيجابية من أجل تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية ومنذ بداية الألفية الجديدة. نص قانون الانتخابات في عام (2003) على تخصيص (6) مقاعد للنساء في مجلس النواب. وتم رفع عدد المقاعد المخصصة للنساء في وقت لاحق إلى (12) في عام (2010) و (15) في عام (2012). وفيما يتعلق بالانتخابات البلدية، أسس القانون لنسبة لا تقل عن (20%) مقاعد للنساء في عام (2007) والتي رفعت مؤخرًا إلى (25%) من عام (1990) إلى عام (2013) كان هناك زيادة كبيرة في عدد النساء المنتخبات في البرلمان: ازدادت حصة النساء في مجلس الأعيان من (2.6%) في عام (1990) إلى (13%) في عام (2013) و من (0%) إلى (12%) في مجلس النواب. وشهدت المجالس البلدية تحسناً مماثلاً بارتفاع نسبة النساء من (0.5%) في عام (1995) إلى (24.8%) في عام (2013). ويظهر وجود النساء في الحكومات على المستوى الوزاري اتجاهاً متزايداً أيضاً في المشاركة والتي كانت أقل عن 5% ما بين الأعوام (1990-2000) وارتفعت إلى 12.3% في عام 2013.

كما اعتمد نظام الكوتا أيضاً في لائحة المعهد القضائي عام (2007) ليضمن أن 15% من المقبولين نساء.

٢-٢ سياسات مساواة النوع الاجتماعي في العلوم

هياكل المساواة الجندرية في العلوم

لا يوجد في الأردن هيكل حكومي رفيع المستوى مسؤول عن قضايا النوع الاجتماعي في مجال البحث العلمي. وليس هناك وحدة نوع اجتماعي في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مع أنه يوجد وحدات نوع اجتماعي في معظم الوزارات.

إحصاءات ومؤشرات

تقوم اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة ودائرة الإحصاءات العامة والوزارات بنشر إحصاءات مفصلة حسب الجنس بانتظام.

اقتُرحت الاستراتيجية الوطنية للتشغيل (2011-2020) مجموعة من المؤشرات لقياس التقدم المحرز فيما يتعلق بعمل المرأة، بما في ذلك: نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل، وعدد المستفيدين من تأمين الأمومة، وعدد التراخيص المهنية الصادرة للنساء العاملات في المنزل، وعدد المستفيدات من برامج التدريب في موقع العمل والممولة من قبل الحكومة، وعدد النساء المسجلات في الضمان الاجتماعي. إن الإحصاءات المصنفة حسب الجنس في مجال العلوم غير مكتملة. ولا يوجد مسح بحث وتطوير في البلاد.

تدابير موازنة النوع الاجتماعي

ليس هناك قواعد محددة تهدف إلى تعزيز توازن النوع الاجتماعي في اللجان العامة باستثناء الحصص المطبقة في الانتخابات والعدالة.

لا يوجد التزام على المستوى الرسمي فيما يتعلق بتوازن النوع الاجتماعي في هيئات صنع القرار العلمية أو اللجان. ولا يوجد مقياس معتمد لتنفيذ كوتات أو أهداف في الجامعات أو المؤسسات البحثية.

خطط المساواة والتدابير ذات الصلة بمساواة النوع الاجتماعي

ليس مطلوباً من الجامعات والمؤسسات البحثية وضع خطط متعلقة بمساواة النوع الاجتماعي أو تدابير مساواة النوع الاجتماعي مثل وحدات النوع الاجتماعي أو مرصد النوع الاجتماعي.

المواءمة بين العمل والعائلة

مدة إجازة الأمومة في الأردن (10) أسابيع مدفوعة الأجر كاملاً، ويجب أن تؤخذ (6) أسابيع منها على الأقل بعد الولادة. ويحق للمرأة العاملة التي أنجبت حديثاً مغادرة روضة طبيعية لمدة ساعة واحدة يومياً بأجر كامل ولمدة عام من تاريخ الإنجاب. وينص القانون أيضاً على أنه يتوجب على رب العمل ممن لديه (20) موظفة متزوجة كحد أدنى توفير حضانه لرعاية أطفال العاملات الذين تتراوح أعمارهم بين (0-3) سنوات شريطة أن يكون هناك عشرة أطفال على الأقل. وتمتد إجازة الأمومة لموظفات الخدمة المدنية إلى (90) يوماً.

لا يوجد إجازة أبوة في الأردن، على الرغم من أن عدة منظمات غير حكومية تعمل على إدراج هذه الإجازة. وعمل المجلس الوطني لشؤون الأسرة على إدراج إجازة أبوة لمدة ثلاثة أيام لموظفيها الذكور. ويأتي القرار تماشياً مع دور المجلس الذي يقود بكونه مثلاً يحتذى في تحسين أوضاع الأسر الأردنية.

ليس هناك خطة خاصة للعلماء والباحثين. وهناك غياب لمصادر دعم العائدين إلى العمل في مجال العلوم بعد فواصل مهنية.

التوجيه

التوجيه ليس ممارسة مؤسسية فيما يتعلق بالعلماء الصغار من كلا الجنسين.

أطلق أول برنامج توجيه للنساء في الأوساط الأكاديمية المرحلة التجريبية له في تشرين الثاني (2013) تحت رعاية مكتب TEMPUS الأردن والجامعة الهاشمية.

التمويل

يتم منح تمويل البحوث على أساس الجدارة، دون أي حكم متعلق بالنوع الاجتماعي لضمان المساواة في الحصول على التمويل. لا توجد صناديق خاصة أو جوائز مخصصة للنساء.

المرأة ودراسات النوع الاجتماعي

وهناك العديد من مراكز البحوث النسوية المتخصصة في الجامعات الأردنية، وهي مركز دراسات المرأة في الجامعة الأردنية، ومركز الأميرة بسمة لدراسات المرأة الأردنية في جامعة اليرموك.

يمنح مركز دراسات المرأة في الجامعة الأردنية درجة الماجستير في دراسات المرأة. وتقدم دورات حول العنف القائم على النوع الاجتماعي في الجامعة الأردنية وفي جامعتين أخريين.

ويجري تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي بشكل غير مباشر في إنتاج المعرفة عن طريق تطوير تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في مجالات السياسات الاستراتيجية. كما هو الحال في سياسة تغيير المناخ الوطنية (2013-2020).

الشبكة

لا توجد أي امرأة في جمعيات علمية في الأردن.

٣- التوصيات

عقد مركز دراسات المرأة في الجامعة الأردنية بالتعاون مع الجمعية العلمية الملكية ورشة العمل الوطنية حول النوع الاجتماعي والعلوم في السابع من أيار (2014). ونُظمت في هذه الورشة مجموعات تركيز من أجل تبادل الأفكار والنقاش حول طرق تعزيز إنتاج البحوث المتعلقة بالمرأة والعلوم، وحول كيفية إيجاد سياسات تستند إلى نتائج البحوث من أجل زيادة عدد النساء العاملات على البحث ونوعية أبحاثهم أيضاً. وعقب المناقشات التي جرت بين أعضاء كل مجموعة تألفت من نخبة من المتخصصين في البحث العلمي، تمت الموافقة على التوصيات التالية من قبل جميع المشاركين:

- إيجاد مبادرات مراعية للنوع الاجتماعي في جميع المجالات والمؤسسات.
- تعزيز الإحصاءات المتعلقة بالبحث العلمي لتكون مراعية للنوع الاجتماعي، وإعداد قاعدة بيانات أبحاث علمية مراعية للنوع الاجتماعي.
- تحفيز ودعم الإناث المتميزات في المستويات التعليمية المختلفة.
- تعزيز الالتزام بتدريس مناهج البحث العلمي في كافة المجالات الأكاديمية.

- تمثيل الإناث عند منح التمويل لمشاريع البحث العلمي.
- مراجعة وتعديل التشريعات المتعلقة بالبحث العلمي لتحقيق العدالة من منظور النوع الاجتماعي.
- إدراك أهمية المؤهل عند تعيين أشخاص في مناصب قيادية عليا وربط المؤهل بإنجازات البحث العلمي وليس سنوات الخبرة فقط.
- تعزيز وضع المرأة الاقتصادي، فضلا عن إلحاقها بسوق العمل من خلال مراجعة التشريعات الاقتصادية، وخاصة قانون الضمان الاجتماعي، وقانون العمل، للتأطير القانوني لتعريف العمل الجزئي، بالإضافة إلى توفير الخدمات التي من شأنها دعم عمل المرأة.
- تعديل سياسات القبول الجامعي من خلال رفع نسبة قبول الطالبات المتميزات في مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية.
- رفع النسبة المخصصة لدعم البحث العلمي المتعلق بالمرأة.
- تخصيص منح دراسية أكاديمية للإناث المتميزات في جميع المجالات.
- العمل على تخصيص أقسام لإدماج النوع الاجتماعي في جميع المؤسسات بالإضافة إلى متابعة وتقييم عملها.
- تشجيع نشر المجالات الأكاديمية في مجال النوع الاجتماعي ودراسات المرأة.
- سياسات لدعم الحياة المهنية للمرأة من خلال توفير بيئة عمل مرنة.
- العمل على دعم وتطوير قاعدة معرفية لكل من الرجال والنساء وإشراك الرجل في عملية التنمية.
- تنظيم حدث سنوي لتكريم النساء المتميزات في جميع المجالات.
- يجب أن يكون هناك تركيز على جمع البيانات التي تظهر البحوث الممولة حسب النوع الاجتماعي و موضوع البحث للموظفين الأكاديميين والباحثين في الحكومة.
- هناك حاجة لبحوث مستقبلية لتعزيز النهوض بتمكين المرأة في المهن العلمية والقيادة.
- تحسين عملية تشبيك النساء في العلوم وتعزيز النماذج وبرامج التوجيه. علاوة على ذلك، ينبغي استخدام وسائل الاعلام الاجتماعي للترويج للقضايا المتعلقة بمساواة النوع الاجتماعي وتعميق الوعي العام بعدم توازن النوع الاجتماعي في مجال البحث العلمي.
- توجيه الطالبات نحو المجال العلمي، وتشجيع الإناث على متابعة مسارهن المهني في مجالات العلم و/أو الشروع في الدراسات العليا.

المستخلص

في كل أنحاء العالم، تم إحراز تقدم جوهري في مجال تعليم المرأة مصحوبا بالقلق المتزايد فيما يتعلق بالتمثيل الضعيف لها في المهن البحثية، ولا سيما المناصب الرفيعة المستوى في المجالات البحثية؛ فنسبة تواجد المرأة في المستويات الأعلى للمهن العلمية لا تزيد بنفس معدل تزايد عمر المرأة ومؤهلاتها؛ لكي تصل إلى هذه المستويات.. وهذا ليس فقط قضية غير عادلة، لكنه إضاعة للمواهب ومصدر للتحيز الذي لا يتحمله مجال العلوم أو الاقتصاد.

وبعد ١٥ عاما من جمع البيانات، أدت الأبحاث وتحليلات المقارنة في الدول الأوروبية إلى تطوير المعرفة الخاصة بالنوع والعلم، بالإضافة إلى تعزيز الجانبين النظري والعملي للسياسة السائدة.

ويتمثل الهدف العام لمشروع «شميرا» الذي تم تمويله من الاتحاد الأوروبي في ظل برنامج العلم والمجتمع الخاص بال-FPV. في تعزيز التعاون البحثي الخاص بالنوع والعلم فيما بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط: الجزائر، ومصر، الأردن، والمغرب، ولبنان، وفلسطين، وسوريا وتونس.

كما يهدف المشروع إلى زيادة المعرفة الخاصة بموضوعات النوع والعلم في هذه الدول، بما يسمح بالمزيد من التعاون البحثي بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط في هذا المجال.

ويقدم هذا التقرير نتائج الدراسة التي تم إجراؤها، فقد اعتمدت الدراسة فكرة مفادها أن تكافؤ النوع في مجال العلوم لا يكون بمثابة قضية خاصة بالمرأة، حيث يجب أن يشمل المرأة والرجل، وهناك أمل بأن نتائج الدراسة لا تؤدي فقط إلى تزايد المعرفة؛ لكنه يؤدي كذلك إلى دعم وتشجيع صنع السياسة القائم على أساس الدليل، وهناك حاجة ملحة لتوجيه الوعي المتزايد بموضوعات النوع والعلم في الدول العربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط من خلال سياسة فعالة.

ويوجد كذلك إيمان قوي بأن تباين النوع في مجال العلوم قد لا يرتبط بالسياق الأوسع نطاقا لحالات تباين النوع في المجتمع ككل، ولما لم يكن هناك دليل مؤكد فيما يتعلق بالتوقعات الخاصة بحقوق المرأة بالنسبة للعديد من الدول العربية المطلة على البحر المتوسط، فنأمل أن تساعد هذه الدراسة - بالإضافة إلى الدراسات الأخرى الخاصة بالنوع- في إحداث تغييرات خاصة بتعزيز حقوق المرأة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ودعم المشاركة المتكافئة في كافة المجالات الحياتية.